وهي تغزو اسواقنا وبيوتنا

الاغذية المعدلة وراثياً قنبلة سموم بطيئة الانفجار!

١٧٤٧ مادة غذائية تم تحويرها وراثياً - ٩٩٪ مواد مسرطنة في بعض المواد الغذائية المعلبة

"ما زال العالم يتحفنا كل يوم بجديد، حتى في المجالات التي قلنا انه لا مدى بعدها، او اننا وصلنا فيها الى خط (الكفاية)، ولكن الطموح البشري يتجدد، وتتجدد معه الابتكارات والفتوح العلمية والتقنية والخبرات والمنتجات، واذا كانت الاغذية المعدلة وراثياً، واحدة من معطيات العالم المعاصر بنيات طيبة، لحل مشكلات التغذية وتلافي كوارث المجاعات، والسعي لانقاذ البشرية عامة وتطمين حاجاتها، فانها في الوقت نفسه تحمل جوانب سلبية اذا أسيء التعامل معها، لاي سبب من الاسباب، بل هي من الخطورة بحيث انها يمكن ان تكون بوابة مشرعة لامراض عديدة، وقنبلة سم بطيئة الانفجار."

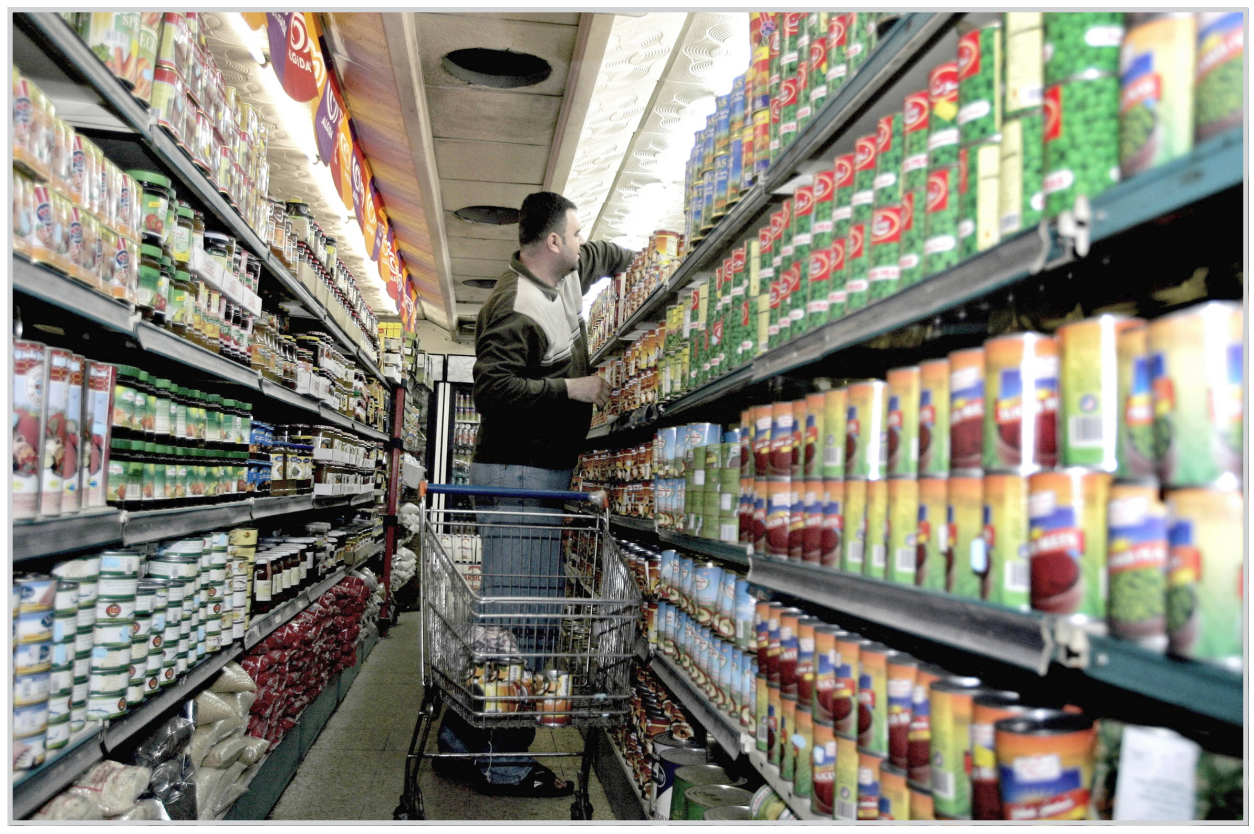

بغداد/ صافي الياسري

هذه فاكهة ضد النقرس، وهذه الخضار تزيد مقاومة الجسم الدفاعية، وهي معدة ومجهزة بهيئة تصعب مقاومتها، وتأتيك على طبق انترنيتي او اذاعي او صحفي او تلفزيوني مشوب بالإثارة والكرم، وبكل ما يحطم موانعك وترددك، ودون كثير من التساؤل تمد يدك وتسمي بالرحمن وتتناول.. ليقهقه الشريط الجيني المعدل منتصراً على الخلق الطبيعي.

قف.. قليلاً، انت تتناول فاكهة مفبركة !! ونتاج خرائط وراثية (جينية) تم التلاعب بها، فهل تعرف ذلك؟ تعال معي اذن ولا تتلفت مندهشا لنبحث عن اجابات لاسئلتك التي نعرف مقدما فحواها.

انواع عدة ومتعددة من الاغذية الحيوانية والنباتية، تم اعدادها بعد التلاعب بالشريط الجيني المسؤول عن انتاجها لتحديد مواصفاتها، متجاوزين بقطافها والحصول عليها، حكمة الطبيعة وتوازناتها، وروحيتها في الخلق والحياة، والغاية (نبيلة) كما يؤكد (المتلاعبون) فهم يهدفون الى توفير غذاء جيد مفيد معالج ورخيص ووفير يحل الكثير من المشكلات الانسانية الغذائية، ويوفر المال والجهد والوقت، ولكن هل يطابق حساب الحقل حساب البيدر؟ فالنتيجة قد لا تحقق الغاية او الهدف، ومن هنا جاءت الابحاث التي رافقت عمليات التلاعب او (التعديل الوراثي) في الغذاء وتلتها لتؤكد خطورة التعامل مع المنتج الغذائي المعدل، واستعماله وتداوله، ومع ذلك ما زالت العديد من دول العالم الفقيرة تحديداً، تجري خلف وهم (الشبع) من خلال الحل السحري الذي اثمر (التعديل الوراثي) في الغذاء.

تساؤلات مشروعة

بعد ان اجتاحت موجة الاغذية المعدلة وراثياً اصقاع العالم برمته، وتراجعت عن بعض الخطوط لاسباب سنأتي على ذكرها في هذا التقرير، اخذ العراق مع الآخذين نصيبه من الاقبال على تلك الاغذية، او ان سوقاً مهما فتح لها رقعته الجغرافية، وخاصة بعد سقوط (التعقيدات الكمركية) كما يقول التجار، وانتفاء الاجراءات الاحترازية التي كانت توصي بها الجهات الصحية، ولاسباب لسنا بصددها الآن.

وعن خطورة تلك الاغذية على صحة المواطن العراقي، تحدث لنا الدكتور ابراهيم عبد الجبار الهاشمي/ اختصاص صحة عامة وأحد الباحثين في مخاطر الاغذية المعدلة وراثياً فقال: الغذاء المعدل، او المحور وراثياً او جينياً، هو الغذاء الناتج عن التلاعب بالمواد الوراثية من خلال عزل جين ذي صفات معينة من حيوان او نبات او احياء مجهرية او من انسان حتى، وحقنه في جنس آخر من اجل نقل الصفة المرغوب بها، وهي عملية تقنية بايولوجية لاجبار الجين على التصرف وفق خاصية معينة، وهو بخلاف التهجين الذي يشمل نفس الجين، ويجب ان تكون التأثيرات التقنية والبايولوجية في قضايا الغذاء والدواء لا تعترض على مشروعية الهندسة الوراثية، الا في حال تكوين مواد في المادة الغذائية، غير موجودة سابقاً، حيث تشكل عندها نقطة تساؤل حول التاثير الصحي لها، وذلك قبل طرحها للاستهلاك البشري، علما ان هناك اكثر من ١٤٤٧ مادة غذائية قد تم تحويرها باستخدام الاحياء المجهرية، وهناك اراض شاسعة في معظم دول العالم، تتعامل بزراعة النباتات المعدلة وراثياً، فهناك ٩ ملايين هكتار في اميركا، و١١٥ ملايين هكتار في كندا والارجنتين، واكثر من ١٠ ملايين هكتار في بقية انحاء العالم.

وقد لجأ العالم، الى تلك الاساليب والافكار والتقنيات والتدخلات في توازنات وصياغة قوانين الطبيعة، بسبب من حاجته ورغبته في زيادة الانتاج الزراعي وسد النقص الغذائي في المعمورة، بشكل يتناسب والزيادة الحاصلة في اعداد السكان، الا ان تلك الخطوة لم تمثل الامر الواقع على حقيقته، اذ ظهرت جملة من الاعباء والمتاعب الصحية، لتلك الهندسة الوراثية، منها (التأثيرات السمية) التي تتولد نتيجة البكتريا الموجودة داخل تلك الاغذية، كما ان معظمها يؤدي الى هيجان الحساسية لدى البعض، خصوصاً في الاغذية التي تعدل عن طريق استخدام بعض جينات الأسماك في التحوير والتي تقف منتوجات الطماطم في مقدمتها، حيث يكون شكلها مميزاً من ناحية اللون والحجم، واهم ميزاتها القشرة السميكة وقلة كمية الماء فيها، واهم مخاطرها، هو عدم جواز تناولها طازجة ونيئة بل من المحتم ان يتم طبخها، ذلك ان تناولها نيئة يؤدي الى الاصابة بامراض سرطانية مميتة، وهذا الامر يجهله الكثير من العراقيين بسبب القصور المعرفي الذي فرضته سياسات النظام السابق، وقلة الايضاحات بشأنها سواء من المنشأ او من المستورد، او من المتعاملين بها، وان الامراض الخطرة وفي مقدمتها الامراض السرطانية، هي من نتائج تلك الاغذية، التي يظهر تأثيرها المباشر في اضعاف مقاومة الجسم ونتيجة للتداخل الحاصل بين النبات والحيوان بسبب عملية التعديل والحقن وما تحويه من مخاطر ومتاعب صحية ساهمت بشكل فاعل في توسيع قائمة الامراض الانتقالية بين الحيوان والانسان، والانسان الذي يتناولها، سيكون عرضة للاصابة بنفس الاعراض والمتغيرات التي تصيب الحيوان، وقد شهدت الآونة الاخيرة ظهور عدد من الامراض الخطرة مجهولة المصدر التي لم يعرفها العالم من قبل، كمرض السارس، كما ان من التأثيرات السلبية للاغذية المعدلة، ارتفاع نسبة العيوب والتشوهات الولادية بالنسبة لحديثي الولادة، وقد ارتفعت الاصوات خلال السنوات الاخيرة في انحاء العالم، مطالبة بإيقاف التعامل مع تلك الاغذية، وحظر تداولها بشكل قاطع لما اثبتته، التجارب والبحوث المتواصلة من تأثيرات سلبية لتلك الانواع المعدلة وراثياً من الاغذية، حيث جاءت نتائج الكثير من الابحاث بالبرهان القاطع على تأثيراتها المدمرة صحياً للانسان والحيوان والنبات.

فبعد ان تم استحداث نوع من البطاطا (المعدلة) بمواصفات خاصة، اهمها قابليتها على النضوج دون امتصاص اية نسبة من الدهون، شاعت اصنافها في الاسواق وغزت العالم برمته، وقد وصلت العراق بطرق شتى، الآن وفي زمن النظام المباد، خصوصاً وان تقاوى البطاطا كانت تستورد من مناشئ عالمية، لصالح بعض اصحاب النفوذ في السلطة والحزب، او ربما تم التوصل اليها عن طريق المراكز البحثية التي شهدت اوج نشاطها ذلك الحين، بدعم واشراف مركز (اباء) للبحوث الزراعية، وبعد ذلك بدأت بعض الجهات البحثية بإدخال تلك الانواع من البطاطا -المختبر- حيث تمت تجربتها على فأر التجارب المختبري، باعتباره، اقرب الحيوانات شبها بالانسان من الناحية البايولوجية، وبعد مدة لوحظ حصول تلف في الانسجة الداخلية للحيوان، وبالاضافة الى اضرار تلك (التحويرات) فإن التقنيات الحديثة جعلت من الاغذية الطازجة والمحفوظة سموما بطيئة التاثير تؤثر سلبا على الانسان مباشرة او بصورة غير مباشرة، فهي تلوث التربة والمياه الجوفية، جراء اسراف الانسان في استخدام المبيدات الزراعية والاسمدة الكيماوية، التي تصله في ختام دورتها، لتحط عنده مستقرة ولتصيبه بمختلف الامراض.

والكثير من تلك المركبات كما هو معروف، يملك خاصية التراكم، فتظهر الآثار السلبية على الانسان وبيئته، بعد سنوات، او مدة طويلة نسبياً، كما ان هناك اضراراً اخرى متنوعة، منها ما هو اخلاقي ونفسي ومنها ما هو عقائدي.

العراق ومقاومة غزو الغذاء المعدل جينياً

وحول الآلية التي تتبعها السلطات المختصة في العراق -وزارة الصحة تحديداً- لمقاومة غزو عملية التعديل الوراثي في غذاء الانسان العراقي، يقول احد الاطباء العاملين في مقر الهيئة الاستشارية في وزارة الصحة، الدكتور داود سلمان: نظراً للانتشار الواسع للاغذية المعدلة وراثياً في جميع البلدان والاسواق العالمية، بادرت جهات بحثية متخصصة بتعديل مكونات العديد من الاغذية، عن طريق التداخلات الكيمياوية، بتغيير صفة، او جنس من الاجناس، لتوليد صفة خاصة تؤهل ذلك النوع للانتشار والوفرة، واغلب تلك التحويرات، ذات تأثيرات مباشرة او غير مباشرة، سلبية على صحة الانسان ومناعته الطبيعية، كما اكدت ذلك ابحاث دول عديدة تقف في مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية، وعدد من الدول الاوروبية والآسيوية، وقد التفت العراق الى خطورة الامر، وتمت دراسة الوضع والاحوال من قبل الهيئة الاستشارية في وزارة الصحة للاغذية، وتم اتخاذ القرار رقم (١٢٨) في (٢٠٠٠/٩/١١)، المتضمن منع دخول الاغذية المستوردة والمحورة وراثيا وموادها الاولية بكل انواعها، ومن جميع المناشئ العالمية التي تتعامل بقضايا تلك التعديلات، كما تم الزام القطاع العام والمختلط والخاص، باستحصال شهادة صحية، للمواد الغذاية المستوردة، تبين خلوها من التعديل والتحوير الوراثي، وتبين تلك الوثيقة مدى صلاحها للاستهلاك البشري، والجهة المصنعة، من جانب آخر، تضطلع الهيئة بمهام توفير المستلزمات والمعدات والاجهزة المختبرية الدقيقة والمعقدة، لاغراض اجراء الفحوصات، والتحاليل اللازمة، لفحص تلك الاغذية وبيان مدى مطابقتها للشروط المطلوبة، على وفق مقاييس الصحة والسلامة في البلد، وعن فشل كل هذه الاجراءات الوقائية للحد من دخول تلك الاغذية وبخاصة في السنوات الاربع الاخيرة، يقول الدكتور سلمان: بسبب الفوضى وتردي الاوضاع الامنية وضعف الانصياع للقانون والسلطة، اصبح العراق وللاسف مفتوحا امام غزو لا مثيل له من سلع وبضائع واغذية ومواد، تدخل معظمها قائمة الممنوعات لدينا، ونتيجة لذلك نرى ان البلد فقد جانبا كبيرا من الحصانة التي اردناها له، فالرقابة الصحية وبخاصة على الحدود والمنافذ الحدودية ضعيفة ان لم نقل معدومة، كما ان فعاليات التهريب على اشدها، الا ان الجهات ذات الاختصاص (وزارة الصحة ووزارة الزراعة ووزارة الصناعة ووزارة التجارة ودائرة الكمارك) بذلت، وما زالت تبذل اقصى جهودها للسيطرة على الوضع وقد حققت نجاحات فعلية ملموسة، فقد تم بإشراف دائرة الوقاية الصحية، وضع برامج طموحة، وتفعيل نشاطات ميدانية مهمة بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، والجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية، من اجل ايجاد الحلول الجذرية لهذه المشكلة متزايدة التعقيد، وبالتنسيق مع المنظمات الدولية من اجل السيطرة على امراض سوء التغذية والمغذيات الدقيقة لأنهما اسباب اساسية في انتشار امراض مميتة عديدة.

مبادرات شخصية

وبمبادرة شخصية قام الدكتور - الاختصاصي - محمد صفاء - الأستاذ المساعد في كلية الطب، بفحص عينات من الأغذية المجمدة والمحفوظة، والمعلبة، التي غزت الأسواق وما زالت تباع حتى الآن على الأرصفة، لتظهر له نتائج مفزعة، توضح ماهية تلك الأغذية، وقد اورد الدكتور صفاء - تفاصيل نتائج تحليلاته، في تقرير موسع مطبوع افرده امام طلبته، في جميع المراحل الدراسية في الكلية، راجيا، منهم نقله إلى الناس، وتوضيح الحقيقة لهم، وعن تلك النتائج يقول الدكتور المبادر: اثر سقوط النظام السابق، وغياب قوى الضبط والربط والأمن، وفتح الحدود امام الجميع وامام كل شيء، دخلت البلد انواع عديدة ومشبوهة من السلع والبضائع والاغذية، وكلها ذات تأثيرات سلبية على صحة الانسان، وقد قمت باجراء بحوث مختبرية مكثفة وتحليلات كيمياوية، على بعض انواعه اللحوم المجمدة المستوردة، ومنها اللحوم الهندية والسعودية المنشأ وانواع من الدجاج والافخاذ الاميركية، لاجد نتيجة فاقت كل التصورات وهي احتواء هذه الاغذية على مواد مسرطنة بنسبة ٩٩٪ كما ان معظمها تم التعامل معها كيمياوياً، بطرائق التحوير الجيني، من اجل ضمان رواجها، خصوصاً ما يتعلق منها بالحجم، وكمية اللحم التي تحتويها تلك المنتوجات ناهيك عن مخاطر الاغذية المعلبة، والتي كانت نتيجة بحوثنا حولها، قد اثبتت انها عبارة عن سموم فتاكة، بطيئة التأثير، ومن هنا اوجه ندائي إلى كل المواطنين العراقيين، من أجل عدم التعامل مع تلك المواد، والسلع المميتة، وان لا يغريهم انخفاض سعرها، ولا اغلفتها البراقة، لانها تحوي خطراً داهماً ومميتاً.

الدكتورة - امارة سمعان متي - دكتوراه في الاغذية الصناعية - تؤكد خطورة التعامل مع تلك الانواع من الاغذية وتقول: اثبتت الدراسات الطبية المختلفة، ان المواد الغذائية تتعرض بطبيعة الحال إلى سلسلة من التغييرات الكيمياوية، والعضوية، بنسبة تفوق الـ ٦٠٪ ونتيجة لتقدم العلوم والتكنولوجيا، وحرص الكثيرين على تحقيق اعلى النسب سواء في الأرباح أو في الانتاج، بادخال الكيمياويات في حياة النبات من خلال استخدام الاسمدة بانواعها، بالاضافة إلى المبيدات الضرورية لإبادة الحشرات والطفيليات، وكل تلك المركبات الكيمياوية أو العضوية، تحتوي على درجات سمية عالية، تعلق لفترة طويلة في التربة والماء والهواء، لتتجمع في نهاية المطاف، في جسم الانسان أو الحيوان، فبعض انواع الخضراوات أو الفاكهة يتم رشها بمعدلات كبيرة من تلك الكيمياويات، لتتجمع مع المركبات السامة الطبيعية التي يفرزها النبات لحماية نفسه ذاتياً، والدفاع عن وجوده غريزياً، مع التداخل التقني الجيني لبعض الانواع من الاغذية، عن طريق التداخل الوراثي، لتحدث تغييرات جذرية، في طبيعة تلك الاغذية، تؤدي إلى احداث تغيرات أو طفرات وراثية في المادة الوراثية، (dna) المسببة لمعظم الاورام السرطانية التي شاعت وانتشرت بشكل مخيف في العالم بشكل عام ومنه العراق.

هذه الاحاديث التي صدرت عن متخصصين في ميدان الصحة والغذاء، برغم ما تميزت به من علمية ودقة ومسؤولية، تبقى قاصرة عن نقل الحقيقة كما هي، لتصوير خطورة الوضع في البلد، حيث تباع السموم المسماة بالاغذية المعدلة وراثياً، على الارصفة، دون ان تتمكن الاجهزة المختصة المسؤولة عن صحة المواطن العراقي من وقف سيل تدفقها، ومن ارشاد المواطن إلى مخاطرها وتبيان آثارها المميتة، ومن هذا المنطلق نوجه نحن بدورنا، كإعلاميين نقدر مسؤولياتنا عن التوعية العامة، نداءنا أو بالاحرى صرختنا المنبهة بقوة، لوقف التعامل مع قنبلة السموم بطيئة الانفجار التي تسمى (الأغذية المعدلة وراثياً) والاعتبار لتعليمات وأوامر الدول التي كانت رائدة في انتاجها وتسويقها، والتي حظرت على مواطنيها استهلاكها أو تداولها أو الترويج لها.

المختبرات الصحية.. تقنيات جديدة ونتائج غير دقيقة

مساعد مختبر يفحص احدى العينات

بغداد/ هاشم حميد

كثيرا ما يطرح المواطن معاناته من نتائج الفحوصات التي تجريها بعض المختبرات الحكومية والأهلية على السواء... وكثيرا ما يتفاجأ المواطن بنتائج تلك التحليلات التي تظهر أمراضا غير موجودة أساسا في جسم المراجع وكل ما يحصل هو أخطاء مختبرية بسبب عدم دقة الكادر الصحي في المختبر أو عدم صلاح المحاليل المختبرية أو عطل الأجهزة وعدم دقتها في إظهار النتائج بصورة جيدة ومناسبة...

ويعزف البعض من المواطنين بالرغم من دخولهم المنخفضة عن الذهاب إلى المختبرات الحكومية أحيانا لعدم ثقتهم في نتائجها ونظرا لتأثر المواطن بالإشاعات والأقاويل التي تشير إلى وجود سرقات في هذه المحاليل المختبرية من منتسبي المستشفيات فضلا عن عدم قيامهم بأداء الفحوصات بشكل جيد بسبب قلة رواتبهم وعدم صرف مخصصات خطورة لهم... وكذلك بسبب وجود حالات التسيب والفساد الإداري في الكثير من الدوائر الصحية في بغداد والمحافظات.

وتشير المواطنة ليلى قاسم إلى إنها راجعت أحد مختبرات الفحص في احد مستشفيات دائرة مدينة الطب وإنها فوجئت بإخبارها بأنها مصابة بمرض خطر الأمر الذي أربكها واضطرها إلى مراجعة مختبرات حكومية وأهلية عديدة حيث أظهرت النتائج والتحليلات سلامتها وعدم إصابتها وان الذي جرى هو حدوث تقاعس وإهمال من الفاحص في ذلك المستشفى...!

ويتطرق سعيد عبد الله إلى مواطن الخلل والمشكلة الحقيقية في ذلك مؤكدا إن البعض من المنتسبين في المستشفيات اساءوا إلى المهنة الصحية والطبية من خلال قيامهم بسرقة المحاليل والأدوية حيث يستخدم البعض منهم محاليل مختبرية منتهية مدة صلاحها وقيامهم ببيع المحاليل الصالحة أو استخدامها في مختبرات خاصة بهم بعد ساعات الدوام الرسمي حيث يستغلونها لحسابهم الخاص الأمر الذي يفقد ثقة المواطن بهذه المؤسسات مؤكدا إن المؤسسات الحكومية مجهزة بأحدث المختبرات والأجهزة والمحاليل لكن لا يتم استغلالها بشكل جيد وشريف من البعض للأسف الشديد... منوها بأن الحال لا ينطبق على جميع المختبرات الحكومية إذ أن هناك إنجازات جيدة وتعاوناً واضحاً من الكثير من العاملين والأطباء فيها.

ويقول احد موظفي المختبر المركزي الكائن في ساحة الأندلس ببغداد رفض الكشف عن اسمه إن المختبر يقدم خدماته للمرضى والمراجعين بشكل متواصل لاسيما الذين يحتاجون إلى إجراء التحاليل المختبرية التي يطلبها الطبيب المعالج قبل كتابة الدواء المناسب أو وصفة للمريض... مشيرا إلى أن المختبر يؤدي خدمات متعددة إلى المواطنين والمستشفيات على السواء والمؤسسات الصحية الأهلية كذلك في مجال الفحص والتحليلات المختبرية فضلا عن تقييم العدد والأجهزة الخاصة بالعمل ألمختبري المستوردة حديثا من قبل وزارة الصحة او المكاتب الأهلية وتقييم العدد والأجهزة نافذة المفعول الموجودة في بعض مختبرات الوزارة... مؤكدا إن اغلب التحليلات التي تجري في المختبر المركزي تتم من خلال ملاكات صحية كفوءة من الأطباء والكيميائيين والمختبريين في الفروع المختلفة... منوها بأن عدد التحاليل يصل أحيانا وبمعدل يومي إلى ٥٠٠ تحليل لمختلف الحالات المرضية العامة والخاصة ومنها الهرمونات والدم والبروتستات والكلية والكبد حيث يتم أجراؤها بشكل مجاني.

ويشير إلى أن اغلب المراجعين حاليا من محافظة بغداد حيث قل المراجعون من بسبب الظروف الأمنية ليصل إلى ١٠٠ مراجع في هذه الأيام مبينا إن المختبر يتعامل مع الأمراض الانتقالية وان أقسام البكتريا والفيروسات والأوبئة وأمراض الحصبة وشلل الأطفال تعمل بشكل متواصل في هذا الإطار، وكذلك يتم التعامل مع فحوصات وتحليلات الأمراض غير الانتقالية مثل المناعة وأمراض الدم والفحص النسيجي وغيرها... مؤكدا إدخال فحوصات جديدة أول مرة في العراق تشمل تقنيات البايولوجي الجزئي وهي نواة لإدخال فحوصات وتقنيات جديدة أخرى إلى العراق.

استهداف الأسواق وحركة البيع والشراء

وعود التعويضات ... حبر على ورق

بغداد/ المدى

يواصل الإرهابيون سعيهم الجهنمي لتحقيق مخططاتهم الشريرة الهادفة إلى إيقاف عجلة الحياة في العراق وإمعانا منهم في إلحاق الأذى بأكبر عدد ممكن من العراقيين قاموا باستهداف الأسواق لما فيها من كثافة سكانية وقد أثرت تلك العمليات على حركة السوق .

يقول المواطن أبو محمد (بقال في سوق باب المعظم) : إن منطقة باب المعظم من المناطق المتوترة في بغداد وهذا انعكس بصورة سلبية على حركة البيع والشراء ولك أن تلاحظ قلة الحركة في السوق فبعد أن كان عامرا بكل شيء ويقصده المواطنون من مناطق عدة في العاصمة بغداد قل رواده ومرد ذلك إلى العمليات الإرهابية التي قطعت أرزاقنا وأودت بحياة العديد من المواطنين في السوق بضمنهم عدد من الباعة جراء انفجار عدد من السيارات المفخخة والاشتباكات المتكررة في المنطقة بين الارهابيين وقوات الأمن وهذا ما دفعنا إلى تقليل كميات الخضار التي نجلبها من العلوة بغية الانتهاء من تصريفها والعودة الى ذوينا بأسرع وقت ممكن ولا يهمنا سوى تحصيل قوتنا اليومي لأننا أصحاب عوائل كبيرة .

تقول المواطنة (زهرة حسين) ربة بيت : بعد استهداف الأسواق لأكثر من مرة صرنا نقلل من مراجعاتنا للسوق وأنا شخصيا أقوم بتسجيل احتياجاتي في ورقة لتلافي التأخر في السوق وأقوم بشراء مواد تكفيني لأكثر من يوم لتقليل الذهاب الى السوق .

يؤكد الشاب علي حسين (بائع شربت) : إن الارهابين باستهدافهم الأسواق يحاولون تعطيل عجلة الحياة ودفع المواطن الشريف إلى تحصيل رزقه بطرق ملتوية وغير شريفة مضيفا انه يحمل روحه على راحته ويقرا الشهادة كل يوم قبل توجهه إلى السوق . ورغم العمليات الإرهابية المتكررة التي استهدفت السوق فانه لم ينقطع يوما واحدا لان انقطاعه يؤدي إلى أن تبقى عائلته بدون طعام.!

يقول المواطن (حسين علاء) بائع كماليات في السوق الشعبي في حي العامل : قبل فترة قصيرة تعرض السوق إلى حريق دمر محالنا وبضاعتنا وتعرضنا إلى خسائر كبيرة ورغم إن هذا الحريق تم عرضه عبر العديد من وسائل الأعلام والفضائيات وزارنا عدد من المسؤولين و وعدونا بالتعويض إلا إن تلك التعويضات كانت حبرا على ورق وما زلنا نواصل أعمالنا رغم التهديدات اليومية ورسائل التهديد التي تمنعنا من عرض بضاعتنا بحجة أنها تتعارض مع تعاليم الإسلام ولا ادري أي إسلام يقصدون فقد شوهوا الدين الإسلامي المعروف بالسماحة والداعي إلى عدم قطع أرزاق . احد صاغة الذهب في حي العامل (امتنع عن ذكر اسمه) يقول : إن محال الصياغة في حي العامل تعرضت بالكامل إلى تهديدات إرهابية ووردت إلينا رسائل تهديد ما أدى إلى توخي الحذر وتقليل كمية معروضاتنا واضطررنا إلى غلق محالنا بوقت مبكر ورغم تطوع عدد من الشباب لإغلاق المنافذ المؤدية إلى السوق ومنع السيارات من الاقتراب منه إلا أننا نضع أيدينا على قلوبنا عند دخول (لوريات الخضراوات) خشية أن يحدث لنا ما حدث في بعض الاسواق الاخرى.

تقول المواطنة (علوية حسين) من مدينة الصدر وهي باكية : لقد فقدت ولدي في التفجير الأخير الذي استهدف سوق الأولى ومن يومها قررت أن أجيء إلى السوق بنفسي ولن اسمح لأولادي وبناتي بدخول السوق ثانية لان دخول السوق مغامرة ، وها أنا اضطر للرجوع إلى السوق مرتين في اليوم لانني اشتريت حذاء لصغيري ولم يكن على مقاسه فاضطررت الى الرجوع مرة أخرى لاستبداله . وأخيرا يقول التاجر (أبو علي) في سوق الشورجة : إن ما حل بالتجار من كارثة حقيقية جراء الحرائق التي تعرضت لها الشورجة دفع بالتجار إلى العزوف عن استيراد كميات كبيرة من البضائع لان هذا الأمر مأمون العواقب خصوصا انه تزامن مع عزوف المواطنين عن مراجعة السوق خشية تعرضهم للأذى جراء استهداف الأسواق من قبل الإرهابيين وخاصة سوق الشورجة الذي يمثل رئة الاقتصاد العراقي.

ممتلكات خاصة دمرتها المفخخات